8 February 2010
Arabic

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - نظرة عامة
٣	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٦	ثالثا - الميزانية
٧	رابعا - الأحوال الاقتصادية
٧	ألف - نظرة عامة
٧	باء - الخدمات المالية
٨	جيم - السياحة
٩	دال - الزراعة ومصائد الأسماك والنقل البحري
٩	هاء - النقل والاتصالات والأشغال العامة
١٠	خامسا - الأحوال الاجتماعية
١٠	ألف - نظرة عامة

١١	 العمل والهجرة .	باء -
١١	 التعليم والثقافة والرياضة .	جيم -
١٢	 الصحة العامة .	دال -
١٤	 الجريمة والسلامة العامة .	هاء -
١٤	 البيئة .	سادسا -
١٥	 العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين .	سابعا -
١٥	 وضع الإقليم في المستقبل .	ثامنا -
١٥	 موقف حكومة الإقليم .	ألف -
١٦	 موقف الدولة القائمة بالإدارة .	باء -
١٧	 الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة .	جيم -

أولا - نظرة عامة

١ - جزر فرجن البريطانية* إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وهو يقع على بعد حوالي ١٠٠ كلم إلى الشرق من بورتوريكو و ٢٥ كلم من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. ويمتد الإقليم على مساحة ١٥٣ كلم^٢ تضم مجموعة من قرابة ٥٠ جزيرة وجزر صغيرة وجزر شعبية منخفضة تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلًا موزعة فيه على مساحة في البحر تغطي ٣٤٤٥ كلم^٢. وهناك من بينها ٢٠ جزيرة غير مأهولة. وتقع العاصمة رود تاون في جزيرة تورتولا كبرى تلك الجزر. أما الجزر الرئيسية الأخرى فهي فرجن غوردا، وأنغادا، وخوست فان دايك. وقد قدر عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٩ بقرابة ٢٤ ٠٠٠ نسمة^(١).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٢ - حُدد أساس العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لها في كتاب أبيض عنوانه "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" صدر في آذار/مارس ١٩٩٩^(٢). وألغى قانون الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار لعام ٢٠٠٢ مصطلحي "مستعمرة" و "إقليم تابع" و منَح مواطني الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار "الحق في الحصول على الجنسية البريطانية".

٣ - ومثلما ورد في تقارير سابقة، كان سكان المنطقة الأصليون من أبناء شعبي الأورواك والكاريب أول السكان المعروفين الذين استوطنوا الإقليم. وكان الهولنديون أول من أقام من الأوروبيين مستوطنة دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، سيطر المزارعون البريطانيون على الجزر وأصبح الإقليم مستعمرة بريطانية. وقد منح المزارعون الحق في إقامة حكومة مدنية، ومحاكم دستورية ومجلس نواب منتخب ومجلس تشريعي يخضع جزئياً لنظام التعيين اجتمع لأول مرة عام ١٧٧٢. وفي عام ١٨٧٢ انضمت الجزر إلى اتحاد جزر ليوارد. وفي الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، طالب سكان جزر فرجن البريطانية بمزيد من الحكم الذاتي، مما أدى إلى تحول الإقليم في عام ١٩٥٦ إلى مستعمرة ذات إدارة مستقلة.

* المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مواد منشورة، بما فيها مواد نشرتها حكومة الإقليم، ومن مواد قدمتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة عملاً بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) وكالة الاستعلامات المركزية، *The World Factbook*.

(٢) كتاب أبيض معنون "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" قدمه إلى البرلمان وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩، وورد في A/AC.109/1999/1 و Annex 1، Corr.1.

٤ - وفي عام ٢٠٠٧، اعتمدت جزر فرجن البريطانية دستورا جديدا. وبدأ القانون المتعلق بدستور جزر فرجن البريطانية لعام ٢٠٠٧ السريان في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبموجب هذا الدستور الجديد، تعين الدولة القائمة بالإدارة حاكما تسند إليه مسؤوليات تشمل الدفاع والأمن الداخلي والشؤون الخارجية والخدمة العامة وإدارة المحاكم. وفي مجال الأمن الداخلي والشؤون الخارجية، ينص دستور عام ٢٠٠٧ على أن تكون للحكومة الإقليمية مساهمات رسمية تتيح درجة أكبر من تقاسم تلك المسؤوليات. وتوجد في الوقت نفسه تحفظات كبيرة على قيام ملكة بريطانيا بسن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الجيد في جزر فرجن البريطانية؛ وتحديدًا، توجد سلطات تقديرية محدودة للحاكم في المجال التشريعي^(٣). وأفادت دراسة مستقلة طلبت حكومة المملكة المتحدة من المراكز المالية الخارجية البريطانية القيام بها ونشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أن لجزر فرجن البريطانية صلاحية قائمة تسمح لها بإبرام معاهدات في مجالات معينة مثل بعض المسائل المتعلقة بالمراكز المالية الخارجية.

٥ - وقد قاربت مدة ولاية حاكم جزر فرجن البريطانية، ديفيد بييري، الذي تولى مهام منصبه في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الانتهاء. وفي عام ٢٠٠٩، عُين ويليام بويد ماكليري خلفا له، ومن المتوقع أن يتسلم منصبه في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٠.

٦ - ومثلما ورد في تقارير سابقة، أدى اعتماد دستور عام ٢٠٠٧ إلى بداية العمل بحكومة ذات طابع وزارى. واستعيض عن المجلس التنفيذي بمجلس وزراء، واستعيض عن كبير الوزراء برئيس للوزراء، واستعيض عن المجلس التشريعي بمجلس نواب. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس للوزراء (يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب)، وأربعة وزراء آخرين (يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء)، وعضو واحد بحكم منصبه (المدعي العام). ويحضر الحاكم اجتماعات مجلس الوزراء ويرأسها. وتضع جدول الأعمال للجنة التوجيهية لمجلس الوزراء التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و ١٣ عضوا منتخبا (٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم بوجه عام).

٧ - وتوجد أربعة أحزاب سياسية في الإقليم وهي: حزب جزر فرجن الذي أسس في عام ١٩٧١؛ وحزب المتحدين الذي أسس في عام ١٩٦٦؛ وحركة المواطنين المهتمين، التي أسست في عام ١٩٩٤ خلفا لحركة الشعب المستقل؛ والحزب الديمقراطي الوطني الذي

(٣) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

أسس في عام ١٩٩٨. ويجب إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون بالأغلبية البسيطة.

٨ - ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تنطبق عليهم صفة "ابن الإقليم". وأفادت تقديرات الدولة القائمة بالإدارة أن زهاء ١٩ في المائة من السكان يحملون هذه الصفة التي تمنح لصاحبها الحق في العمل دون رخصة والحق في التصويت. ومن الناحية العملية، ومثلما ورد في تقارير سابقة، لا يحق لشخص أن يتقدم بطلب الحصول على الإقامة الدائمة إلا بعد أن يكون قد عاش وأقام باستمرار في الإقليم لمدة عشرين سنة. وبعد حصول الشخص على الإقامة الدائمة يمكن له أن يتقدم بطلب الحصول على صفة "ابن الإقليم". وبيت مجلس الوزراء في المسائل المتعلقة بالإقامة وبجالة الصلة بالإقليم، في حين تغطي سلطة الحاكم المسائل المتصلة بالجنسية البريطانية.

٩ - وفي الانتخابات العامة الأخيرة التي أجريت في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، فاز حزب جزر فرجن بعشرة مقاعد من أصل ١٣ مقعدا في مجلس النواب، ثم شكل حكومة رأسها رالف تي أونيل كرئيس للوزراء. ومن المقرر عقد الانتخابات العامة المقبلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٠ - ويتألف القانون الساري في جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تُسن محليا، والتشريعات المتعلقة بالمستعمرات. أما العدالة، فتقيمها المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي ويوجد مقرها في سانت لوسيا. وتتألف من قسامين: محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أنه يوجد ثلاثة قضاة مقيمون من قضاة المحكمة العليا، ومحكمة استئناف زائرة تتألف من رئيس المحكمة وقاضيين من قضاة الاستئناف وتعقد جلساتها مرتين في السنة في الإقليم. وهناك أيضا محكمة صلح تبت في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة أحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة هي محكمة الاستئناف النهائية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن محكمة تجارية جديدة افتتحت في الإقليم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لتخدم منطقة شرق البحر الكاريبي، بما في ذلك جزر فرجن البريطانية.

١١ - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة برعاية اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في خليج فرغيات في سانت كيتس ونيفس من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية أنه في حين لا يوجد أحد في الإقليم يريد أن تكون جزر فرجن البريطانية مستعمرة، أو إقليما تديره دولة أخرى، فإن شعب الإقليم لا يؤيد الاستقلال. والرأي السائد هو أن تسعى جزر

فرجن البريطانية إلى الاستقلال فقط عندما تصبح قادرة على الاستدامة الاقتصادية. ولم تعرض مسألة الاستقلال على الشعب في أي استفتاء أو انتخابات عامة وهناك شعور عام بأن المسألة ليست ملحة. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان على موقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار.

١٢ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عُقد الاجتماع الحادي عشر للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أنه، بناء على طلب من قادة أقاليم ما وراء البحار، عقد المنتدى في تلك السنة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، أي قبل يوم واحد من انعقاد المجلس الاستشاري، لاستعراض الورقة البيضاء لعام ١٩٩٩ المذكورة أعلاه والمعنونة "شراكة من أجل التقدم والازدهار"، التي وضعت المبادئ التي تحكم العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم منذ عام ١٩٩٩. وكان المنتدى هو المرحلة الأولى من عملية تشاورية بشأن مستقبل تلك العلاقة. وفي اجتماع المجلس الاستشاري، اتفقت المملكة المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومنها جزر فرجن البريطانية، على أمور منها مواصلة المناقشات بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار.

ثالثاً - الميزانية

١٣ - بلغت النفقات التقديرية للإقليم في عام ٢٠٠٩ حوالي ٢٥٤ مليون دولار في حين بلغت الإيرادات التقديرية حوالي ٢٨٠ مليون دولار وسُجل فائض تقديري بقيمة ٢٦ مليون دولار. وحكومة الإقليم هي الجهة المشرفة المسؤولة عن مالية القطاع العام من حيث تمويل النفقات الرأسمالية من الفوائض التشغيلية، حيثما أمكن، ومواصلة الامتثال لمبادئ الاقتراض التوجيهية المتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية^(٣).

١٤ - ووفقاً للاستعراض المستقل المذكور أعلاه والذي قامت به المراكز المالية الخارجية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ساهم انخفاض العائدات من رسوم الدخل من الشركات التجارية الدولية في تدهور حالة المالية العامة لجزر فرجن البريطانية. وارتفع الدين الوطني بـ ٢٧ في المائة فبلغ ١٠٢,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، في حين ارتفعت خدمة الديون بـ ٣٤,٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات بـ ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق.

١٥ - ولا توجد في جزر فرجن البريطانية ضرائب على الدخل، أو على الشركات، أو القيمة المضافة، أو السلع والخدمات. ومثلما ذكر أعلاه، وقّعت المملكة المتحدة وجزر فرجن البريطانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ اتفاقاً ضريبياً يتضمن ترتيبات لتبادل

المعلومات الضريبية وتفادي الازدواج الضريبي على الأفراد. ومنذ ذلك التاريخ، وقعت جزر فرجن البريطانية وبلدان أخرى عدة اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية^(٣).

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

١٦ - يعتمد اقتصاد جزر فرجن البريطانية إلى حد بعيد على الخدمات المالية الخارجية التي تسهم بحوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي، وعلى السياحة. ودولار الولايات المتحدة هو العملة الرسمية فيها منذ عام ١٩٥٩.

١٧ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي للإقليم لعام ٢٠٠٨ تشير إلى انكماش اقتصاده بحوالي ٠,٦ في المائة نتيجة للكساد الاقتصادي العالمي. وفي عام ٢٠٠٨ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بـ ٧,٠٣ مليون دولار من ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. وقُدِّر الناتج المحلي الإجمالي للفرد بـ ٣٨ ٨٢٠ دولار في عام ٢٠٠٨.

١٨ - وأمام خلفية من الانكماش الاقتصادي في عام ٢٠٠٩، حاولت حكومة الإقليم تنشيط عنصرين هامين من الاقتصاد هما الخدمات المالية والسياحة، من خلال تنفيذ عدة سياسات وبرامج ذات صلة. وتعمل الحكومة في هذا السياق على زيادة الإنفاق على المشاريع الإنمائية. وفي الوقت نفسه، ومثلما ذكر رئيس الوزراء في خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٩، يتواصل الحوار بين حكومة الإقليم وشرطة الكهرباء لجزر فرجن البريطانية من أجل تخفيض التكلفة العالية للكهرباء.

١٩ - وورد في خطاب العرش للإقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أن حكومة الإقليم ملتزمة بتوفير بيئة مواتية للأعمال الصغيرة في الإقليم وتواصل البحث عن سبل تعزيز الاقتصاد. وحصلت الحكومة في عام ٢٠٠٩ على موافقة مجلس الوزراء على السياسة التجارية الوطنية وهي تعتمزم عرض مشاريع قوانين تتعلق بالمنافسة، والاستثمار المباشر الأجنبي، ومنح حق الامتياز، ومكافحة الإغراق، وحماية المستهلك.

٢٠ - والشركاء التجاريون الرئيسيون لإقليم جزر فرجن البريطانية هم الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو والبلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية والمملكة المتحدة. وتتكون الواردات في معظمها من الأغذية والآلات والوقود.

باء - الخدمات المالية

٢١ - أفاد الاستعراض المستقل الذي قامت به المراكز المالية المستقلة الخارجية، المذكورة أعلاه، أن جزر فرجن البريطانية من الأماكن التي تقبل عليها الشركات التجارية الدولية

لإقامة مقراتها، وأن الكثير من الأعمال التجارية تأتي من الشرق الأقصى إضافة إلى وجود علاقات تجارية قوية مع الولايات المتحدة. وشهد الإقليم الذي يؤوي حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شركة تجارية انخفاضاً في عدد الشركات الوافدة. ومع ذلك، ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، سجلت ٦١ ٧١٦ شركة جديدة في عام ٢٠٠٨. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كانت جزر فرجن البريطانية قد "نفذت إلى حد بعيد" مبادئ الشفافية وتبادل المعلومات التي وضعها المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمثل قطاع الخدمات المالية حوالي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلد.

٢٢ - وكان قانون عام ٢٠٠٤ للشركات التجارية لجزر فرجن البريطانية قد ساعد في وضع هذه الجزر في مركز الريادة في مجال تسجيل الشركات من جميع أنحاء العالم. وتواصل لجنة الخدمات المالية، من خلال سجل شؤون الشركات، العمل كمصدر من أهم مصادر توليد الإيرادات في الإقليم. ويتبع المركز المالي الدولي لوزارة المالية وهو الهيئة المكلفة بتسويق قطاع الخدمات المالية للإقليم والترويج له. وتواصل وكالة التحقيقات المالية التحقيق في الجرائم المالية. وأفادت حكومة الإقليم في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩ أن تدابير لكفالة استمرار الإقليم في الوفاء بالمعايير الدولية اتخذت في شكل قانون التمويل والخدمات المالية لعام ٢٠٠٩، وقانون لجنة الخدمات المالية (المعدل) لعام ٢٠٠٩، وقانون (حظر) الانتشار المالي لعام ٢٠٠٩.

جيم - السياحة

٢٣ - تشكل السياحة إحدى الدعامتين الرئيسيتين اللتين يقوم عليهما اقتصاد الإقليم. ووفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، مثلت السياحة في عام ٢٠٠٨ ما نسبته ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وعمل في قطاع السياحة بشكل مباشر شخص من كل ثلاثة أشخاص في جزر فرجن البريطانية. وفي عام ٢٠٠٨، انخفض عدد الأشخاص الذين زاروا هذه الجزر من ٩٥٢ ٧١١ إلى ٩٣٤ ١٦٨ شخصاً. وفيما يتعلق باستمرار انخفاض عدد الزوار، شدد رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٩ على التزام الإقليم ببذل قصارى الجهود لتحسين القطاع السياحي. وكمثال على ذلك، أدرجت الحكومة في الميزانية زيادة في النفقات على مشاريع تطوير الهياكل الأساسية والخدمات الاتصالية المتصلة بالسياحة^(٤).

٢٤ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن العمل في مختلف المشاريع السياحية الرفيعة المستوى متواصل وأنه من المعتزم زيادة عدد غرف الفنادق في السنوات الخمس القادمة

(٤) خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٩، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

بأكثر من ١٠٠٠ غرفة. وفي الوقت نفسه، يواصل مكتب السياحة لجزر فرجن البريطانية بذل جهوده لتحسين المعايير، بما في ذلك عن طريق تحسين المعايير المادية لمرافق الإقامة.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك والنقل البحري

٢٥ - في خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٩، ذكرت حكومة الإقليم أن على القطاع الزراعي أن يزيد من قدرة جزر فرجن البريطانية على الاكتفاء الذاتي وأن يقلل من الاعتماد على الاستيراد لتغذية السكان. وانطلاقاً من ذلك الاتجاه في السياسات العامة، بدأت حكومة الإقليم منذ عام ٢٠٠٨ مشاريع لإقامة دفيئات في منطقتي تورتولا وفرجن غوردا، قادرة على إنتاج ما يكفي من الخضروات لتلبية احتياجات الإقليم.

٢٦ - أما صيد الأسماك في جزر فرجن البريطانية فيحكمه قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٧ وأنظمة مصائد الأسماك لعام ٢٠٠٣. وهو يغطي احتياجات السوق المحلية في المقام الأول. وهناك نوعان أساسيان صغيرا الحجم من مصائد الأسماك في الإقليم، أحدهما لأغراض تجارية، والآخر للترفيه. ومنذ عام ٢٠٠٨، ساعد برنامج مجمع صيد الأسماك في الإقليم على كفاءة قدرة السكان على شراء الأسماك وغيرها من ثمار البحر محليا على مدار السنة.

٢٧ - وجاء في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩ أن عدد الحوادث البحرية في عام ٢٠٠٨ كان صغيرا نسبيا. ومع ذلك، يقوم الإقليم بتعزيز الخدمات المباشرة التي يقدمها إلى مستخدمي المراكب في مجالات التعليم والإعلام والمشورة في مجالات سلامتهم وسلامة بقية مستخدمي المناطق البحرية في الإقليم.

هاء - النقل والاتصالات والأشغال العامة

٢٨ - لجزر فرجن البريطانية شبكة من الطرقات المعبدة طولها أكثر من ٢٠٠ كلم. وهناك سفن شحن تتجه مباشرة إليها انطلاقاً من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا. ويوجد في رود تاون مرفأً أنشئ في منطقة عميقة المياه. وهناك عبارات تقدم خدمات للنقل المنتظم بين تورتولا وبعض الجزر الأخرى وسان توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وتوجد في جزر فرجن البريطانية ثلاثة مطارات دولية تسيّر رحلات منها وإليها حوالي ١٥ شركة طيران.

٢٩ - والتخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية يحكمه قانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية وفق خطة إقليمية تحدد أنشطة استخدام الأرض والمناطق التي هي بحاجة إلى تطوير.

٣٠ - وموانئ الإقليم، كما ذكر في تقارير سابقة، تحتاج إلى عدة تحسينات، وتعتمد هيئة الموانئ القيام ببرنامج كبير للتطوير سيشمل موانئ في فرجن غوردا وويست إند وبورت بورسيل. وذكر رئيس الوزراء في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩ أن أعمالاً كبيرة على وشك البداية في محطة وست إند. وقال أيضاً إن الإقليم بحاجة إلى تحسين الهياكل الأساسية الطرقية التي سوف تساعد على القضاء على الاكتظاظ الذي تشهده بعض المناطق.

٣١ - وورد في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩، أن سنة ٢٠١٠ ستشهد استعراضاً شاملاً لقانون الاتصالات لعام ٢٠٠٦. وسيكمل الاستعراض بمقترحات تتعلق بنظم الاتصالات تناول حماية المستهلك، وإطاراً للإعفاء من التراخيص بمنح المقيمين الحق في استخدام مختلف أجهزة الراديو العادية، ولتنظيم وإدارة تداخل أمواج الراديو.

٣٢ - وإدارة المياه والمجاري في الإقليم قرابة ٨ ٠٠٠ زبون تزودهم بالمياه من ١٠ خزانات قيد الاستخدام و ٨ محطات لتحلية المياه. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن هذه المحطات تملكها ثلاث شركات خاصة تشتري منها حكومة الإقليم المياه.

خامساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - نظرة عامة

٣٣ - تقدم المساعدة المالية لمن هم بحاجة إليها من المرضى ومستحقي إجازة الأمومة وأصحاب المعاشات التقاعدية عن طريق مجلس الضمان الاجتماعي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، صرح رئيس الوزراء للصحافة بأن سيكون على حكومة الإقليم أن تستعرض بعض جوانب خطة جزر فرجن البريطانية لإتاحة معاش تقاعدي لغير المشتركين. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية المنح وغيرها من أنواع المساعدة لمن هم بحاجة إليها عن طريق لجنة المساعدة العامة التي يعينها مجلس الوزراء. وهناك برامج أخرى تديرها إدارة التنمية الاجتماعية وتتضمن خدمات موجهة إلى المسنين والمعوقين وإلى التنمية المجتمعية.

٣٤ - وورد في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩ أن عملية تشاورية لتعزيز قطاع الخدمات الداخلية اكتملت وأن توصيات ستقدم بوضع مجموعة من النصوص التشريعية تتعلق بحماية الطفل وبالعنف المنزلي. واستعانت الحكومة بخدمات استشاري في مجال السياسات المتعلقة بالمعوقين للمساعدة في وضع سياسات وتشريعات ذات صلة. ومن المتوقع أن يكتمل وينشر على العموم، بغرض التشاور، مشروع سياسات وتشريعات تتعلق بالإعاقة.

٣٥ - وأفادت حكومة الإقليم، مثلما ورد في خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٩، أن وزير الصحة والتنمية الاجتماعية يعتزم القيام بتحليل للقطاع الاجتماعي وبمبادرة للنظر في نوع ومستويات المهارات المتاحة حاليا في إدارة التنمية الاجتماعية وفي المجتمع عموما.

باء - العمل والهجرة

٣٦ - كانت القوة العاملة في جزر فرجن البريطانية تبلغ في عام ٢٠٠٨ حوالي ١٩ ١٠٠ عامل، وفقا لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة. وأكبر نسبة من العمال تعمل لدى حكومة الإقليم والخدمات المالية والمستشفيات وقطاع التشييد. وتتألف القوة العاملة من حوالي ٤٠ في المائة من أبناء جزر فرجن البريطانية و ٦٠ في المائة من الوافدين. وكانت نسبة البطالة تبلغ ٣ في المائة. وكان من المتوقع أن ترتفع أرقام البطالة في عام ٢٠٠٩، لأن أرباب العمل يحاولون تخفيض التكاليف العامة. وحدثت عمليات تسريح من الخدمة مؤقتا في عام ٢٠٠٩ في قطاع السياحة، لا سيما في الفنادق والمطاعم.

٣٧ - وتمنح إعفاءات تسمح بالحصول على تصريح عمل عند الالتحاق بالنظام الدراسي (الدخول في التعليم الابتدائي والتخرج في المستوى الثانوي)، والزواج من أحد "أبناء الإقليم" لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو الإقامة في إقليم جزر فرجن لمدة ٢٠ سنة أو أكثر مع ثبوت حسن السيرة والسلوك. ويتحدد سنويا عدد الإعفاءات الممنوحة.

٣٨ - وواصلت حكومة الإقليم معالجة المسائل المتعلقة باليد العاملة. وذكر رئيس الوزراء في خطاب الميزانية أن الحكومة تسلّم بالحاجة إلى التعجيل بالنظر في الطلبات المقدمة من خلال إدارة العمل بالإقليم. بيد أنه شدد على ضرورة تلبية احتياجات أبناء الإقليم أولا. وورد في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩ أن حكومة الإقليم تعتزم عرض تشريعات تعاقب وكلاء الطائرات والمراكب البحرية أو مالكيها عندما ينقلون عن علم إلى جزر فرجن البريطانية أشخاصا لا يلبون شروط الدخول إلى الإقليم.

جيم - التعليم والثقافة والرياضة

٣٩ - التعليم في جزر فرجن البريطانية مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ عاما. وتوجد في الإقليم مدارس ابتدائية حكومية ومدارس ابتدائية خاصة، في تورتولا وأنغيادا وفرجن غوردا وخوست فان دايك. وتوجد أيضا مدارس ثانوية حكومية وخاصة. وتوفر كلية التعليم العالي في براكتا باي، أي كلية هـ. لافيتي ستاوت، وهي كلية تعليم عالي شاملة لعدة اختصاصات، برامج بدرجات معادلة للتعليم الجامعي، وبرامج تدريب تقني/مهني وتعليم مستمر للكبار.

٤٠ - وجاء في خطاب الميزانية أن هناك عدة برامج ترمي إلى تطوير نظام التعليم في جزر فرجن البريطانية تتضمن إعادة توظيف المعلمين المتقاعدين لتكملة وتحسين الخدمات التعليمية المقدمة إلى الطلاب؛ وتحسين عمليات التأهيل وإسناد الشهادات في مجال الخدمات المالية؛ وكفالة المساءلة في نظام التعليم من خلال إعداد التقارير والتقييمات المنتظمة؛ وتنظيم اجتماعات شهرية مع مدرسي المدارس الابتدائية؛ وتنقيح وتنفيذ المقررات الدراسية الوطنية؛ ووضع برنامج للعناية بالشباب يرمي إلى تشجيعهم وتمكينهم؛ والشروع في برنامج لمساعدتهم عن طريق التلفزيون على القيام بفروضهم الدراسية؛ ومساعدة المدارس عن طريق شراكة تعليمية بين القطاعين العام والخاص من خلال برنامج "لنتبنى مدرسة".

٤١ - وبغية تمكين المدرسين من الأدوات التي تسمح لهم بتحسين أدائهم، تعاونت حكومة الإقليم مع جامعة الهند الغربية والجامعة المجتمعية في الإقليم في خريف عام ٢٠٠٨ على تنفيذ برنامج يمنح شهادة الإجازة في العلوم التربوية، اشترك فيه ٢٠ مدرسا من الإقليم.

٤٢ - وفيما يتعلق بالمبادرات الثقافية، ومثلما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩، ظلت حكومة الإقليم ملتزمة بكفالة الاعتراف بثقافة جزر فرجن والمحافظة عليها على أساس أن التعريف بمختلف جوانب ثقافة الإقليم، مثل اللغة، والموسيقى، والتاريخ، والفنون، والمسرح، والأدب، والأغذية، والهندسة المعمارية، والمحافظة عليها يسهمان كثيرا في التوعية بهوية شعب جزر فرجن الثقافية والاعتزاز بها. وفي هذا الصدد، دخلت جزر فرجن البريطانية في شراكة مع اليونيسكو لتعزيزها لجهودها.

٤٣ - وتعمل إدارة شؤون الشباب والرياضة مع المنظمات الرياضية لتعزيز قدراتها في مجالات الإدارة ورعاية المناسبات وجمع الأموال والتواصل الدولي والنهوض بمستوى الرياضيين. وجاء في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩ أن المناقشات جارية لبدء العمل بسياسة في مجال الشباب والرياضة لجزر فرجن البريطانية ترمي إلى وضع إطار يوجه ويحكم المبادئ والممارسات المتبعة في مجال الرياضة في جميع مناطق الإقليم. وسيسعى هذا الإطار إلى تحديد أحسن الممارسات في مجال تقديم الخدمات، والمرافق، والإدارة المهنية للأنشطة الرياضية وتطويرها، وتطوير المهارات الرياضية لجميع سكان جزر فرجن وموآهبهم.

دال - الصحة العامة

٤٤ - أنشئت في عام ٢٠٠٥، بعد سن قانون جزر فرجن البريطانية للخدمات الصحية، هيئة الخدمات الصحية في الإقليم وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية لإدارة عملية تقديم جميع خدمات الرعاية الصحية العامة بالنيابة عن وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن استعراضا للتشريعات الصحية في الإقليم بدأ في أواخر

٢٠٠٨، وتواصل خلال كامل سنة ٢٠٠٩، وشمل بداية العمل بنظام التأمين الصحي الوطني. وفي السنة نفسها، ومثلما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩، أقرت الجمعية الوطنية بالإجماع قانون الممرضات والقابلات لعام ٢٠٠٩، الذي يمثل إطاراً مستكملاً لأنشطة التمريض في الإقليم، يرفعها إلى مستوى التطورات التي شهدتها المعايير العالمية في ذلك المجال. وعيّن مجلس جديد للممرضات والقابلات.

٤٥ - وما زالت حكومة الإقليم هي الممول الرئيسي للهيئة. ووفقاً لقانون الصحة العامة لعام ١٩٧٧، وهو الإطار القانوني لحماية صحة السكان وتحسينها، تُقدم خدمات الصحة العامة مجاناً في مراكز الخدمة لبعض المجموعات مثل تلاميذ المدارس المتفرغين تماماً للدراسة، والأمهات المرضعات والمسنين والمرضى العقليين والعاملين في المجال الصحي ورجال الإطفاء، والشرطة والمساجين وحراس السجون.

٤٦ - وجاء في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩ أن تقييماً لنظام الصحة العقلية في الإقليم اكتمل وأن مشروع تقرير عن السياسات ذات الصلة يجري استعراضه بالتشاور مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والإعداد للتشاور بشأنه مع المواطنين. ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن التوعية بمسائل الصحة العقلية والوقاية من الأمراض العقلية فضلاً عن عرض مشروع قانون الصحة العقلية الجديد.

٤٧ - ويوجد في جزر فرجن البريطانية مستشفى عام واحد سعته ٤٤ سريراً، وهو مستشفى بيبلز، ويوجد مستشفى خاص سعته ٨ أسرة، هو عيادة بوغنغفيليا. ويوجد المستشفين في رود تاون. ويقدم مستشفى بيبلز خدمات عامة وبعض الخدمات الطبية المتخصصة. وخصصت حكومة الإقليم ميزانية تبلغ حوالي ٨٠ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ لإكمال مبنى مستشفى بيبلز الجديد، المتوقع إنجازه في أواسط ٢٠١٠. ويمكن الحصول على خدمات رعاية طبية ذات مستوى أعلى في مؤسسات بورتوريكو، وجزر كاريبية أخرى والمملكة المتحدة.

٤٨ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن العدد الكلي للأطباء المسجلين لممارسة مهنة الطب في جزر فرجن البريطانية يبلغ ١٠٣ أطباء منهم ٥٨ يمارسون المهنة فعلياً في الإقليم، منهم ٣٢ طبيباً في القطاع العام و ٢٦ طبيباً في القطاع الخاص. ويوجد ١١ طبيب أسنان مسجلين للممارسة في جزر فرجن ٣ في القطاع العام و ٨ في القطاع الخاص. ويمكن الحصول على معلومات إضافية عن الخدمات الصحية في ورقة العمل الصادرة عام ٢٠٠٩ (A/AC.109/2009/1).

٤٩ - وفيما يتعلق بحالة انتشار الأمراض، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه تم الإبلاغ عن ٩٩ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حتى نهاية عام ٢٠٠٩. وأُبلغ إلى حد

الآن عن وفاة ثلاثة وثلاثين مصاباً بمرض الإيدز. وأفاد منسق شؤون الإيدز في الإقليم، أن أدوية علاج المصابين بالإيدز متاحة مجاناً. ومثلما ورد في تقارير سابقة، تسهم الأمراض المزمنة غير المعدية مثل السكري وارتفاع ضغط الدم بقدر كبير في ارتفاع معدلات اعتلال ووفيات البالغين.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٥٠ - في مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحت زيادة معدلات الجريمة في الإقليم مصدرًا للقلق. ومثلما ورد في تقارير سابقة، ما برحت حكومة الإقليم تعالج المشكلة تدريجياً بعدة سبل منها الدعم الذي تقدمه قوات الشرطة الملكية في جزر فرجن. وأفادت حكومة الإقليم أن لجنة لخدمات الشرطة مكونة من ٥ أعضاء أنشئت في عام ٢٠٠٩ للإسهام في تطوير قوات الشرطة الملكية لجزر فرجن. وورد في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩ أن الحكومة ستعرض مشروع قانون حماية العدالة وتدابير أخرى خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لتعزيز قدرات الشرطة الملكية لجزر فرجن ووكالات إنفاذ القانون على مكافحة الجريمة.

٥١ - ومثلما ورد في خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٩، واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى جعل الظروف السائدة في سجن الإقليم في بالسوم غات متوافقة مع المعايير والقوانين الدولية. واتفق في هذا السياق على تلقي خدمات في فترات متقطعة من خبير استشاري من المملكة المتحدة لفترة سنتين. ومثلما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩، سنت الجمعية الوطنية في شباط/فبراير ٢٠٠٩ قانون الإفراج المشروط لعام ٢٠٠٩، مما جعل الإقليم يلتحق ببقية مناطق العالم فيما يتعلق بالاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان والنهج الجديدة المتبعة في التعامل مع المجرمين. وينص القانون على إنشاء نظام للعفو المشروط ومجلس مكلف بتقديم توصيات بالإفراج عن المساجين مؤقتاً، ترمي إلى كفالة الإفراج عن المساجين المؤهلين للقيام بأنشطة محددة بدقة. وتقوم حكومة الإقليم منذ أوائل آذار/مارس ٢٠٠٩ بالتحضيرات اللازمة لتنفيذ القانون.

سادسا - البيئة

٥٢ - انضمت جزر فرجن البريطانية لعدة اتفاقات بيئية عالمية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية أراضي المستنقعات ذات الأهمية الدولية.

٥٣ - وأفادت المعلومات الواردة من الدولة القائمة بالإدارة أن جزر فرجن البريطانية نظمت حلقتي عمل استشاريتين للأطراف المعنية بتغير المناخ، وقامت باستعراض شامل للتشريعات ذات الصلة وقدمت مشروع قانون يتعلق بإدارة البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي، والجوانب البيئية للإدارة والحفظ.

٥٤ - وفيما يتعلق بالمسائل البيئية الأساسية، مثل التخلص من النفايات الصلبة، والقمامة، ذكر رئيس الوزراء في خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٩ أن حكومة الإقليم يساورها القلق بسبب عدم قدرة الإقليم على إدارة نفاياته الصلبة. وأعلن عن قرب تركيب منشأة حرق جديدة ستتمكن من جعل جزر فرجن البريطانية نظيفة وغير ملوثة. وورد في خطاب العرش لعام ٢٠٠٩ أن تعديل القانون المتعلق بخفض القمامة لعام ٢٠٠٩ أعطى تعريفا عاما لمراقبي القمامة ليشمل خدمات مراقبي النفايات الصلبة وأعضاء قوة الشرطة المساعدة. وشدد القانون أيضا العقوبات على إلقاء القمامة على الأرض.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٥ - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن قوانين العمل في الإقليم أعيد تقييمها في ضوء معايير منظمة العمل الدولية وغيرها من المعايير الدولية، وأن مشروع قانون جديد صيغ لعرضه على الهيئات التشريعية. ووفق القانون المتعلق باللجنة الوطنية للإقليم، لعام ٢٠٠٩، أنشئت اللجنة الوطنية لليونسكو للمساعدة في تنفيذ أهداف وغايات تلك المنظمة الدولية والتعاون معها في مجالات بناء المؤسسات والقدرات في الإقليم.

٥٦ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو مقترح من مصرف التنمية الكاريبي. وفي عام ٢٠٠٩، انضمت جزر فرجن البريطانية إلى المشاورات التي تعقدها الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي بشأن اتحاد اقتصادي مقترح، أنشئ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بوصفه الاتحاد الاقتصادي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٥٧ - ونظراً لأن جزر فرجن البريطانية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها ترتبط بالاتحاد الأوروبي، وإن لم تكن جزءاً منه.

ثامناً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٨ - يرد موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل في الفرع الثاني الذي يتناول المسائل الدستورية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٩ - وورد في المعلومات التي قدمتها المملكة المتحدة لإدراجها في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ والمعنون "تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اتخذت منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار" (A/64/70)، في جملة أمور أن سياسة المملكة المتحدة إزاء أقاليم ما وراء البحار تقوم على تقرير شعوب تلك الأقاليم ما إذا كانت ترغب في الإبقاء على صلتها بالمملكة المتحدة أم لا. والمملكة المتحدة لا تنوي فرض الاستقلال على تلك الشعوب رغما عنها. وأشار البيان أيضا إلى ما اقترحه بعض المعلقين من أن توافق المملكة المتحدة على منح الأقاليم خيارات المركز الثلاثة المذكورة في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، ليتسنى رفع الأقاليم من قائمة الأمم المتحدة، أي الإدماج، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر. وذكرت المملكة المتحدة أن سياستها لا توافق على الإدماج كما أنه لا يوجد ما يدل على أن الأقاليم تسعى إليه. أما الاستقلال فقد سبق أن أعربت المملكة المتحدة عن موقفها منه. أما مفهوم الارتباط الحر، حسبما ما عرفته الجمعية العامة، فإنه يعني أن الإقليم يضع دستوره بنفسه بمنأى عن أي تدخل من المملكة المتحدة التي تحتفظ مع ذلك بالمسؤولية عن الإقليم بدون أن تكون لها السلطات اللازمة للقيام بتلك المسؤولية. وهو موقف لا تود المملكة المتحدة أن تضع نفسها فيه.

٦٠ - وأشارت المملكة المتحدة أيضا إلى أن قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) ليس قرارا ملزما وأن المملكة المتحدة لم تصوت بتأييده. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى أنها تعتبر قائمة لجنة الأربعة والعشرين الخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تجاوزها الزمن، وهي ترى أنه ما ينبغي لأي من أقاليم ما وراء البحار، التابعة لها، أن تظل على تلك القائمة.

٦١ - وذكر ممثل المملكة المتحدة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة الرابعة الستين للجمعية العامة (A/C.4/64/SR.2)، في جملة أمور، أن المملكة المتحدة ستساعد شعوب أقاليم ما وراء البحار التي تختار، بوضوح وبشكل دستوري، الاستقلال. أما إذا كان الإقليم يرغب في الإبقاء على صلتها بالمملكة المتحدة، فإنها ستصون تنمية ذلك الإقليم واستمرار أمنه في المستقبل، وستجري مشاورات سياسية سنوية معه. وفي الأثناء، تحكم دساتير الأقاليم العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة لها، ويجري بانتظام استكمال تلك الدساتير مع الحرص على النظر في جميع ما يرد من الأقاليم من مقترحات بإدخال تغييرات على الدساتير. ودخل عدد من الدساتير الجديدة مرحلة النفاذ منذ ٢٠٠٦.

٦٢ - وذكرت المملكة المتحدة أن الوفاء بمعايير عالية من النزاهة والحكم الجيد من أسس الإدارة البريطانية للأقاليم. وقالت إنها ملتزمة بالسماح للأقاليم بإدارة شؤونها الداخلية بشكل مسؤول قدر الإمكان، ولكن عندما تصبح الحالة في أحد الأقاليم مدعاة للقلق، أو عندما يفشل إقليم في الوفاء بالتزاماته الدولية، فإن المملكة المتحدة لا تتردد في إثارة المسألة مع حكومة الإقليم والتدخل عند الضرورة.

٦٣ - وتواصل الحكومة البريطانية تشجيع جميع أقاليمها الواقعة وراء البحار على الوفاء بمجموعة المعايير العشرين المعترف بها دولياً لكفالة ضمان وجود نظام مالي سليم، ومالية عامة مرنة، وإدارة مسؤولة للديون.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٤ - اتخذت الجمعية العامة، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، القرارين ١٠٤/٦٤ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة الذي أُحيل إلى الجمعية العامة^(٥) والذي نظرت فيه عقب ذلك لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (انظر A/64/413). ويتعلق الجزء الرابع من القرار ١٠٤/٦٤ بباء بجزر فرجن البريطانية. وبموجب فقرات المنطوق في هذا الجزء، قررت الجمعية العامة ما يلي:

١ - "ترحب بالدستور الجديد لجزر فرجن البريطانية الذي بدأ سريانه في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وتلاحظ ما أعربت عنه حكومة الإقليم من استمرار الحاجة إلى إدخال تعديلات طفيفة على الدستور في السنوات المقبلة؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ - ترحب بالجهود التي يبذلها الإقليم لكي تركز قاعدته الاقتصادية بشكل أكبر على الملكية المحلية وعلى قطاعات أخرى للخدمات المتخصصة غير قطاع الخدمات المالية؛"

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٣ والتصويب (A/64/23 و Corr.2).